

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

بناء على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الجلسة الدورية الشهرية لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، والتي عقدت يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، أود أن أشير إلى ما يلي:

لقد أصبح واضحاً للجميع أن بعض الأطراف داخل مجلس الأمن تواصل زج المجلس في تطورات داخلية سورية تحت حجج وذرائع واهية لا علاقة لها بدور المجلس ومسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقاً للميثاق، وإنما تهدف، فقط، إلى تحويل المجلس إلى أداة لتنفيذ مخططاتها التدخلية البعيدة عن روح منظمة الأمم المتحدة ومبادئها وأهدافها. حيث دأبت تلك الأطراف جاهدة، خلال الفترة الماضية، على إقحام ما يجري في سوريا في المناقشات المخصصة للبند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وهو البند المخصص تاريخياً، كما يعرف الجميع، للنظر في كيفية تطبيق قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووقف انتهاكاته للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان وباقي الصكوك الدولية، وذلك لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. والمستغرب جداً في هذا السياق أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، خلال الإحاطة التي قدمها السيد باسكو أمام مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، قد ذهبت في نفس الاتجاه غير الموضوعي والمنحاز بشكل فاضح لوجهة نظر أطراف معادية لسوريا، معتمدة على تقارير إعلامية لا تتمتع بأدنى درجات المصداقية، لا بل تقلب الحقائق على الأرض لجهة إظهار المجموعات الإرهابية على أنها مجموعات مدنية واعتبار قيام الدولة بمسؤولياتها وواجباتها في حماية شعبها وأمنه، وفقاً للقوانين السورية والدولية، بأنه انتهاك لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أود إيضاح النقاط التالية بخصوص الإحاطة المشار إليها أعلاه:



أولا - لقد بدأ السيد باسكو إحاطته بالحديث عن الوضع في سوريا، معطياً بذلك الأهمية الكبرى والأولية لما يجري في سوريا من أحداث داخلية على حساب جوهر بند "الحالة في الشرق الأوسط" وهو قضية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي استناداً إلى مرجعيات السلام المعروفة، وهي قضية دولية بلغت مراحل خطيرة جدا بسبب التعنت الإسرائيلي واستمراره في ارتكاب أعمال القتل الممنهج ضد المدنيين العرب الرازحين تحت الاحتلال ورفضه لتنفيذ مئات القرارات الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الشأن، كما أن هذه القضية تدخل، مباشرة، في صلب مهمة مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وهي في الوقت ذاته القضية التي أنشأ من أجلها بند الحالة في الشرق الأوسط، وظلت مدرجة على جدول أعماله لعقود طويلة بدون حل. والآن يحاول البعض تغييب هذه القضية ويعمل على التغطية على الفشل في حلها، من خلال زج مواضيع داخلية من خارج إطار هذا البند في مناقشات مجلس الأمن.

ثانيا - لم يتطرق السيد باسكو، للأسف الشديد، في إحاطته إلى الوضع في الجولان السوري المحتل، حيث ما زالت إسرائيل ترفض إعادته إلى وطنه الأم سوريا، والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١. كما تستمر إسرائيل في سياسات الإرهاب والقمع بحق المواطنين السوريين الخاضعين للاحتلال في الجولان. هذا ناهيك عن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في إطار حملتها المستمرة لتقطيع أوصال الجولان السوري المحتل وفصله عن عمقه وتواصله الجغرافي مع وطنه الأم سوريا، ببناء جدار عازل وفصل عنصري في الجولان، شرقي بلدة مجدل شمس، وقد نقلنا كل ذلك إلى عناية الأمين العام عبر عدد من الرسائل الرسمية ولفتنا انتباه الأمانة العامة ومساعدتي الأمين العام بشكل متكرر إلى خطورة إسقاط موضوع الجولان من إحاطات الأمانة العامة حول بند الشرق الأوسط، إلا أنه وللأسف لم يلق ذلك آذانا صاغية. إنه من غير المقبول والمستغرب تجاهل الأمانة العامة في إحاطتها مسألة مواصلة إسرائيل انتهاك حقوق الإنسان للسوريين الرازحين تحت الاحتلال بشكل خطير، واستمرارها في انتهاكات القانون الإنساني الدولي الجسيمة، وكأن كل هذه الانتهاكات غير موجودة أو أن إسرائيل قد أنهت احتلالها للجولان السوري! وكأن السوريين في الجولان المحتل الذين يعيشون أبشع أنواع الاحتلال لا يستحقون ولو جزءا بسيطا من الاهتمام الذي أعطته الأمانة العامة للأوضاع في سوريا في الإحاطة!.

ثالثا - تبنت إحاطة السيد باسكو، للأسف، رواية المجموعات الإرهابية لما يجري في سوريا، إذ خلّت من أي إشارة إلى الإصلاحات الجارية في سوريا والتي توجت باعتماد دستور جديد يضمن إقامة الدولة السورية الديمقراطية والعصرية، على أسس سيادة

القانون، والمساواة بين جميع المواطنين، والتعددية السياسية والاقتصادية، وحماية الحريات العامة، وممارسة السلطة ديمقراطيا عبر صناديق الاقتراع. وفي الوقت الذي حملت فيه الإحاطة الحكومة السورية المسؤولية كاملة عما يجري في سوريا من أحداث مؤلمة، بغير وجه حق وبناء على معلومات تضليلية وغير مستندة إلى أي دليل أو معلومات ذات مصداقية، تطرقت الإحاطة، بشكل خجول جدا، إلى أعمال المجموعات المسلحة، متجاهلة عرض ما تقوم به هذه المجموعات الإرهابية من قتل وتخريب وتدمير للبنية التحتية من خلال القيام بهجمات ضد مؤسساتها وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتدمير خطوط النفط والغاز وحافلات السكك الحديدية والمرافق التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين وقتل المدنيين والعسكريين وأفراد حفظ النظام على حد سواء، مما كبد سوريا، خلال الفترة الماضية، خسائر بشرية ومادية كبيرة. ويبدو أن الأمانة العامة، للأسف لم تسمع بكل هذه الأعمال الإجرامية على الرغم من أن الحكومة السورية قد وجهت لها عشرات الرسائل الرسمية تتضمن معلومات موثقة عن هذه الأعمال، وعلى الرغم من أن تقرير بعثة مراقبي جامعة الدول العربية قد أكد ذلك أيضا. وطالما أن السيد باسكو قد تبني وجهات نظر كل أعداء سوريا، فلماذا لم يأت على ذكر تصريحات وزير خارجية المملكة العربية السعودية ورئيس وزراء قطر وبعض الدول الغربية، وكذلك تصريحات أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، عن قيامهم بدعم وتسليح المجموعات الإرهابية في سوريا. إن إدانة هذه التصريحات والمعاقبة عليها إنما تشكل واحدة من مهام مجلس الأمن الدولي للحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة وفي العالم، على اعتبار أن ذلك يشكل تحريضا ودعما وتمويلا للإرهاب والقتل والدمار.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة